إيران بين حسابات القوى الكبرى ومستقبل النظام الدولي

ليس بالضرورة أن تكون أهم نتائج اللقاءات بين القوى الكبرى هي ما يظهر في بياناتها الختامية، ولا أن تكون الملفات التي تتصدر التصريحات هي ذاتها الملفات التي تحدد اتجاه التفاهمات. ففي السياسة الدولية، كثيراً ما تكون المساحات المسكوت عنها أكثر دلالة من العبارات المعلنة، وتكون طبيعة السلوك اللاحق أكثر أهمية من لغة البيانات الدبلوماسية.

ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة اللقاء الثلاثي بين أمريكا والصين وروسيا باعتباره مناسبة تتجاوز الملفات المعلنة، لتلامس سؤالاً أكثر عمقاً: هل تسعى القوى الكبرى إلى ضبط حدود الصراع فيما بينها، وتحديد المساحات التي يمكن لكل طرف التحرك فيها دون أن يتحول التنافس إلى مواجهة مفتوحة؟

إيران: الملف الذي قد يتجاوز حضوره المعلن

تبدو إيران واحدة من أكثر الملفات حساسية في هذه المعادلة. فأمريكا تدرك أن أي تحرك عسكري كبير ضدها لن يكون مجرد مواجهة ثنائية، بل حدثاً إقليمياً ودولياً قابلاً لاستدعاء مواقف متعارضة، وإعادة تنشيط الاصطفافات السياسية، ومنح خصومها فرصة لاستثمار التداعيات.

قد يكون السيناريو الأكثر ملاءمة لأمريكا هو أن تواجه إيران دون أن تتحول المواجهة إلى أزمة دولية تتدخل فيها القوى الكبرى بصورة مؤثرة. وفي المقابل، تستطيع موسكو وبكين الاحتفاظ بمواقفهما المعلنة، وإدانة التصعيد، وتقديم مساعدات إنسانية وطبية، دون الانتقال إلى دعم عسكري يغيّر ميزان المواجهة.

إن مثل هذا السلوك، إذا تحقق، سيمنح أمريكا مساحة أوسع للتحرك، ويحدّ من قدرة خصومها على تحويل الأزمة إلى مواجهة دولية شاملة.

وهنا تظهر فرضية التفاهمات غير المعلنة: ربما لا يكون المطلوب من روسيا والصين تأييد أي تحرك أمريكي ضد إيران، بل الاكتفاء بعدم تجاوزه إلى تدخل يهدد مصالح أمريكا مباشرة.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين وجود تفاهم مسبق وبين تقاطع المصالح. فقد تمتنع موسكو وبكين عن التدخل لأنهما لا تريدان مواجهة واشنطن، حتى من دون أن تكونا قد قدمتا ضمانات مسبقة بذلك. والنتيجة العملية قد تتشابه، لكن الدلالة السياسية مختلفة تماماً.

أوروبا: قوة الاعتراض وحدود الفعل

لا تقتصر أهمية أي تصعيد أمريكي على موقف روسيا والصين. فأوروبا، وبريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص، تمتلك أدوات سياسية ودبلوماسية وقانونية وإعلامية تتيح لها التأثير في شرعية تحركات أمريكا وصورتها الدولية.

وقد لا تكون هذه الأدوات كافية لمواجهة واشنطن عسكرياً، لكنها تستطيع توسيع دائرة الاعتراض، وتشجيع دول أخرى على اتخاذ مواقف أكثر حدة، ورفع الكلفة السياسية والدبلوماسية لتحرك أمريكا.

لقد أظهرت التجربة العراقية كيف يمكن لقرار أمريكا أن يتحول، رغم التفوق العسكري، إلى أزمة واسعة تتعلق بشرعية الحرب ومصداقية أمريكا ومكانتها الدولية.

ومن هنا يمكن فهم أهمية تحييد القوى الكبرى قبل وقوع التصعيد، إن كانت واشنطن تتوقع حدوثه. فإغلاق الطريق أمام موقف روسي أو صيني مؤثر، أو ضمان عدم تحولهما إلى مركز لتجميع الاعتراض الدولي، قد يقلل من فرص تشكل جبهة سياسية واسعة ضدها.

لكن هذا لا يعني أن أوروبا ستصمت بالضرورة، ولا أن واشنطن تستطيع التحكم بمواقف جميع الدول. فالتأثير في اتجاه الاعتراض الدولي يختلف عن القدرة على إلغائه.

بوتين: أوكرانيا وأوروبا قبل إيران

في حسابات روسيا، تبدو أوكرانيا وأوروبا أكثر اتصالاً بمصالحها الاستراتيجية الأساسية من إيران. فروسيا تسعى إلى تثبيت موقعها قوةً مؤثرة في الأمن الأوروبي، وإلى توسيع هامش حركتها في أوكرانيا، وإعادة فرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه في الترتيبات الدولية.

ولا يعني ذلك أن إيران بلا أهمية بالنسبة لها. فالعلاقة بين البلدين تتصل بالتعاون العسكري والتجاري، وبالممرات الإقليمية، وبالتعامل مع العقوبات الغربية، وبالتوازنات في الشرق الأوسط. لكن هذه المصالح لا تجعل العلاقة بالضرورة أولوية تتقدم على الملفات التي تمسّ مباشرة موقع روسيا في أوروبا.

وقد يكون بوتين مستعداً لتقليص مستوى دعمه لإيران إذا وجد مقابلاً استراتيجياً أكبر في ملفات روسيا الأساسية. فالدول لا تدير علاقاتها بمنطق الوفاء المطلق، وإنما بميزان المصالح وتكاليف الخيارات.

ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن موسكو ستتخلى بسهولة عن أوراقها الإيرانية؛ فقد تكون العلاقة نفسها أداة تفاوض تستخدمها روسيا مع واشنطن وأوروبا، لا مجرد علاقة يمكن الاستغناء عنها.

الصين: حسابات القوة والزمن

أما الصين، فتتعامل مع البيئة الدولية بمنظور مختلف. فهي لا تحتاج بالضرورة إلى الدخول في مواجهة مبكرة مع الولايات المتحدة، في وقت تواصل فيه تعزيز قدراتها الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية، وتوسيع حضورها في التجارة والطاقة والبنية التحتية.

إن الزمن يمثل عنصراً مهماً في الحسابات الصينية. فكلما تعززت قدرتها الاقتصادية والتكنولوجية، ازدادت خياراتها الاستراتيجية، وتراجعت بعض أشكال الضغط التي يمكن أن تمارسها القوى المنافسة عليها.

ولهذا قد تفضّل بكين تجنب الانخراط في مواجهة عسكرية إقليمية لا تمسّ أمنها المباشر، مع الاحتفاظ بعلاقاتها ومصالحها في المنطقة. وقد تدين التصعيد الأمريكي وتقدم المساعدات الإنسانية، لكنها تتحفظ على خطوات تضعها في مواجهة مباشرة مع واشنطن.

وهذا لا يعني أن الصين ستقبل دائماً بتحركات أمريكا، بل إنها قد تختار توقيت المواجهة وأدواتها وفق حسابات أوسع من الأزمة نفسها.

إدارة الصراع لا تعني إنهاءه

قد لا تكون المسألة في أن القوى الكبرى اتفقت على اقتسام العالم، أو أنها توصلت إلى تسوية شاملة تنهي تنافسها، بل ربما تسعى إلى تحديد حدود الاشتباك، ومنع الأزمات الإقليمية من التحول إلى مواجهات دولية تهدد مصالحها الأساسية.

فالولايات المتحدة تريد الاحتفاظ بحرية الحركة، وروسيا تريد تثبيت مكاسبها في أوكرانيا واستعادة نفوذها الأوروبي، والصين تريد مواصلة صعودها دون استنزاف مبكر في مواجهة لا تختار توقيتها.

وفي قلب هذه الحسابات تقف إيران، بما تمثله من موقع إقليمي وتأثير في أمن الطاقة والممرات البحرية وتوازنات الشرق الأوسط.

لكن أخطر ما في التحولات الدولية ليس بالضرورة ما تتفق عليه القوى الكبرى، بل ما قد تتركه أزماتها من فراغات وفرص لقوى أخرى. فالنظام الدولي لا يعاد تشكيله فقط بإرادة الدول العظمى؛ إذ قد تفتح تناقضاتها نفسها المجال أمام مشاريع جديدة، إذا امتلكت القدرة على تحويل الفرصة إلى قوة، والفكرة إلى مؤسسات، والاستقلال إلى واقع.

فالسؤال الاستراتيجي: من يمتلك القدرة على استثمار لحظة انشغالها وإعادة تشكيل موازين القوة؟

المشروع الإسلامي: القلق من الإمكانية لا من الواقع القائم

ثمة زاوية أعمق في قراءة مستقبل المنطقة، تتعلق بالمشروع الإسلامي وإمكانية ظهوره بوصفه مشروعاً سياسياً قابلاً للتطبيق. فالقلق، لا يرتبط بالضرورة بوجود كتلة سياسية إسلامية موحدة وقوية في الوقت الراهن، وإنما بما يمتلكه المشروع الإسلامي من مبدأ جامع، ومن رصيد حضاري وتاريخي يمكن أن يتحول، إذا توافرت القيادة والمؤسسات والظروف المناسبة، إلى قاعدة لبناء كيان سياسي واسع.

إن ظهور تجربة حكم ناجحة في منطقة محدودة قد يمنح هذا المشروع قوة جذب تتجاوز حدود تلك المنطقة، ويعيد طرح أسئلة الهوية والشرعية والاستقلال السياسي والاقتصادي في مجتمعات أوسع.

ومن هنا يمكن فهم احتمال أن تنظر بعض القوى الدولية بقلق إلى نشوء أي مشروع مستقل قادر على التحول إلى نموذج قابل للتوسع، لا لمجرد شعاراته، بل لما قد يمثله من تغيير في موازين النفوذ ومصادر القرار.

لكن هذا التصور لا يثبت وجود اتفاق دولي موحد لمنع المشروع الإسلامي، ولا يعني أن جميع القوى الكبرى تتبنى الهدف نفسه. فالمصالح الدولية متعارضة، ومواقف الدول من الحركات والمشاريع الإسلامية تتغير وفق طبيعتها وسياقها وموقعها من المصالح الاستراتيجية لكل دولة.

كما أن تحويل الإمكانية الحضارية إلى واقع سياسي يحتاج إلى شروط تتجاوز قوة الفكرة: قيادة رشيدة، ومؤسسات مستقرة، وكفاءة اقتصادية، وقدرة على إدارة التنوع والعلاقات الدولية.

هنا يأتي دور العاملين وحملة مشروع استئناف الحياة الإسلامية؛ لأن الفرصة لا تتكرر مرتين. فقد أعدّوا لهذا اليوم كل ما استطاعوا، وهيّأوا كل ما يلزم للثبات والصمود، وقيادة مركب الأمة إلى برّ الأمان.

فيا أيها المسلمون في جميع بقاع الأرض: كونوا سنداً لحزب التحرير، في سعيه لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة التي بشرنا بها رسول الله ﷺ، والتي منذ أيامها الأولى، بإذن الله، ستهز أركان الكفر، وتضطرب مضاجعهم، وستتبنّى قضايا المسلمين الأساسية، وتُطبّق شرع الله كما أمرنا، على أرض الله، مبتغين النصر أو الشهادة.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم